



الجمعية العمومية — الدورة الثانية والأربعون

اللجنة الاقتصادية

مشروع نص التقرير
بشأن البند ٢٧ من جدول الأعمال

المادة المرفقة بشأن البند ٢٧ من جدول الأعمال مقدّمة من أجل
عرضها على نظر اللجنة الاقتصادية.

البند ٢٧ من جدول الأعمال: المسائل الأخرى معروضة على نظر اللجنة الاقتصادية

البيانات الجوية - الرصد والتحليل

٢٧-١ في ورقة العمل WP/142، عرضت الهند نهجاً لاستخدام أجهزة استقبال منخفضة التكلفة تعمل بنظام إذاعة الاستطلاع التابع للتقائي (ADS-B) المستند إلى نظام جهاز اللاسلكي المُعرّف بالبرمجيات (SDR)، بهدف التقاط بيانات حركة الطائرات لأغراض تشغيلية وتحليلية بخلاف أغراض الاستطلاع، مؤكدة الحاجة إلى بيانات حركة دقيقة لدعم إدارة تدفق الحركة الجوية (ATFM) وتخطيط السعة والتنظيم الاقتصادي ودقة إدارة الفواتير ورصد الأداء وإعداد التقارير الوطنية. وتشير الورقة إلى وجود فجوات في المطارات غير المزودة بالرادارات وفي المواقع النائية وإلى ارتفاع تكاليف الاستطلاع التقليدي، وتقترح نشر منظومة متعددة المستويات تكون مجدية من الناحية الاقتصادية، أي نظام استطلاع معتمد مع جهاز اللاسلكي المُعرّف بالبرمجيات كنظام احتياطي في المطارات الرئيسية وأجهزة استقبال تستند إلى جهاز اللاسلكي المعرف بالبرمجيات في المواقع الإقليمية أو النائية، بحيث تغذي نظاماً وطنياً مركزياً مدمجاً مع أنظمة إدارة الفواتير والخانات الزمنية وتدفع الحركة الجوية. وأبرزت الورقة الفوائد الاقتصادية المتوقعة مثل (خفض النفقات الرأسمالية والتشغيلية وتحسين المراقبة والتنبؤ المستند إلى البيانات) ودعت الجمعية العمومية إلى دعم تشكيل مجموعة عمل لتوحيد التوصيات والإرشادات المعيارية الخاصة باعتماد استخدام نظام إذاعة الاستطلاع التابع للتقائي المستند إلى جهاز اللاسلكي المعرف بالبرمجيات للأغراض الإحصائية بخلاف أغراض الاستطلاع.

٢٧-٢ وفي ورقة العمل WP/143، اقترحت الهند وضع إطار موحد لقياس أداء شركات الطيران (AHS) يساعد مشغلي المطارات على إدارة المخاطر المالية الناشئة عن تقديم الخدمات القائمة على الائتمان لشركات الطيران، مشيرةً إلى غياب آلية موحدة وشفافة لقياس الجدارة الائتمانية لشركات الطيران. واستناداً إلى مؤشرات تشغيلية ومالية ومؤشرات تتعلق بالسلامة وتجربة العملاء واسترشاداً بلوحات متابعة قائمة في أماكن أخرى، تصوّرت الورقة إطاراً شفافاً ذا نطاق قابل للتوسيع يستند إلى البيانات، تستضيفه الإيكاو عند الاقتضاء بالشراكة مع قطاع الطيران، بما يمكن من وضع شروط دفع قائمة على تحليل المخاطر وتحسين القدرة التعاقدية والمرونة المالي. ودُعيت الجمعية إلى الإحاطة علماً بهذه المسألة ودعم إنشاء مجموعة عمل عالمية لوضع إطار موحد لقياس الجدارة/العافية الائتمانية لشركات الطيران وتشجيع التعاون بين الدول ومشغلي المطارات ورباطات قطاع الطيران تحت إشراف الإيكاو.

٢٧-٣ في ورقة العمل WP/140، سلطت جمهورية كوريا الضوء على غياب تعريف ونطاق متفق عليهما دولياً بشأن قطاع الطيران المدني، مما يقوّض اتساق الإبلاغ عن البيانات وتحليل الأثر الاقتصادي (بما في ذلك المواءمة مع الحساب الفرعي للطيران) وتخطيط السياسات. وإذ تشير الورقة إلى التباين في التفسيرات على المستوى الوطني، مثل مسألة ما إذا كان تصنيع الطائرات جزءاً منها وظهور مجالات جديدة (مثل التنقل الجوي في المناطق الحضرية والطائرات غير المأهولة والأنشطة التجارية ذات الصلة بالفضاء)، فإنها تقترح وضع إطار تصنيفي أساسي/موسع يتماشى مع المعايير الإحصائية الدولية (مثل التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) والتصنيف المركزي للمنتجات (CPC) ونظام الحسابات الوطنية (SNA)) لتعزيز قابلية المقارنة والتنسيق المؤسساتي. ودعت الورقة الجمعية العمومية إلى الشروع في عملية تقودها الإيكاو، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والجهات المعنية، لوضع إطار تصنيفي موحد وإدراجه في التحديثات المقبلة لحساب الفرعي للطيران والإرشادات الإحصائية الصادرة عن الإيكاو في هذا الشأن.

٢٧-٤ ورأت اللجنة أن الاقتراح الداعي إلى استخدام أجهزة الاستقبال التي تعمل بنظام إذاعة الاستطلاع التابع للتقائي المستند إلى نظام جهاز اللاسلكي المُعرّف بالبرمجيات، في ورقة العمل WP/142 يمكن أن يزيد من الدقة الإحصائية ويحسن

التبؤ بتكلفة منخفضة نسبياً. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة بأن تحيل الجمعية العمومية المقترحات الواردة في ورقة العمل WP/142 إلى مزيد من الدراسة والتنقيح من جانب أفرقة الخبراء ومجموعات العمل الفنية التابعة للإيكاو.

٢٧-٥ ونظرت اللجنة في ورقة العمل WP/143 التي اقترحت فيها وضع درجة موحدة لصحة شركات الطيران لمراقبة السلامة المالية والتشغيلية لشركات الطيران. وفي حين أن أغلبية الدول أقرت بشواغل الهند الواردة في ورقة العمل WP/143، لكنها لم تؤيد الاقتراح، مشيرة إلى أن الإشراف على الصحة المالية للشركات الجوية هي أمر يدخل في مسؤولية الدولة، وأن أدوات الرصد الفعالة موجودة بالفعل، وأن الإطار المقترح سيكون معقداً للغاية. ولذلك اتفقت اللجنة على أن تكون مسؤولية مراقبة الجدوى المالية لشركات الطيران على عاتق هيئات كل دولة ولم تؤيد إعداد نظام تقوده الإيكاو لدرجات صحة شركات الطيران.

٢٧-٦ ورحبت اللجنة بالمبادرات المبينة في ورقة العمل WP/140 وشددت على أهمية وضع تعريف ونطاق منسقين لصناعة الطيران المدني. وأعربت عن تأييدها القوي لوضع تعريف عالمي موحد لزيادة القدرة على مقارنة البيانات وتعزيز تخطيط السياسات. غير أن إحدى الدول حذرت من أن وضع تعريف عالمي واحد قد لا يكون ضرورياً ولا عملياً، مشددة على ضرورة أن تحتفظ الدول بالمرونة في تصنيف قطاعات الطيران وفقاً للأولويات الوطنية. ورداً على ذلك، أبلغت الأمانة العامة للجنة بأن الأعمال ذات الصلة بذلك جارية بالفعل من خلال شعبة الإحصاءات المصممة خصيصاً لإدراج هذه المرونة.

المسائل الأخرى

٢٧-٧ في ورقة العمل WP/484 التي شارك في إعدادها المجلس الدولي لطيران الأعمال (IBAC)، أبرزت شيلي الدور الحيوي للأشغال الجوية في الاستجابة للكوارث والطوارئ، مشيرة إلى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والسلامة العامة. وأكدت الورقة أن أنشطة مثل مكافحة الحرائق وعمليات الإخلاء الطبي والاستطلاع تواجه غالباً حواجز تنظيمية عند تنفيذها عبر الحدود. وشاركت شيلي مذكرة التفاهم الصادرة عن لجنة الطيران المدني لأمريكا اللاتينية ("لاكاك") لعام ٢٠٢٣ بوصفها مبادرة إقليمية ناجحة تهدف إلى تسهيل عمليات الأشغال الجوية الأجنبية أثناء حالات الطوارئ. ودُعيت الجمعية إلى الإحاطة علماً بهذه التجربة والنظر في إدراج إرشادات أو اتفاقات نموذجية ضمن برنامج عمل الإيكاو تسهياً للوصول المشغلين الأجانب إلى أسواق الأشغال الجوية، خاصة في حالات الحاجة الماسة.

٢٧-٨ في ورقة العمل WP/405، أفادت كوبا بأن استمرار فرض التدابير الأحادية الجانب والمتجاوزة للحدود الإقليمية، ولا سيما الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة، قد أعاق بشدة التنمية الاقتصادية واستدامة قطاع الطيران المدني لديها. ووصفت هذه التدابير، التي تشمل قيوداً على شراء الطائرات والمعاملات المالية والوصول المحدود إلى منصات الاجتماعات/الفعاليات، بأنها انتهاكات لاتفاقية شيكاغو وللقانون الدولي. ودعت كوبا الجمعية العمومية إلى الإقرار بالأثر السلبي لمثل هذه الإجراءات وحث الدول على الامتناع عن تفعيل قوانين تؤثر على سيادة الدول ومصالحها المشروعة، دعماً لمبادئ الإيكاو ومبادرة "عدم ترك أي بلد وراء الركب".

٢٧-٩ من خلال ورقة العمل WP/136، أبرزت الهند الأهمية الاستراتيجية المتنامية للإيرادات غير المتعلقة بالطيران في المطارات، ولا سيما في سياق الشراكات بين القطاعين العام والخاص والنمو السريع في الحركة الجوية. وتناولت الورقة اتجاهات رئيسية في الاتفاقات غير المتعلقة بالطيران وأفضل الممارسات العالمية في توليد الإيرادات غير المتعلقة بالطيران، فضلاً عن منظور الهند وأولوياتها الاستراتيجية. ودعت الهند الإيكاو إلى وضع مواد إرشادية وأحكام نموذجية للاتفاقات غير المتعلقة

بالطيران، وتعزيز التنسيق التنظيمي ودعم مبادرات بناء القدرات لتعزيز الاستدامة المالية والابتكار والشراكات التجارية العادلة بما يتماشى مع السياسات الاقتصادية للإيكاف ومبادرة "عدم ترك أي بلد وراء الركب".

٢٧-١٠ وأبرزت جمهورية إيران الإسلامية في التتقيح رقم ١ لورقة العمل WP/248، التي شاركت في رعايتها لجنة الطيران المشتركة بين حكومات كومنولث الدول المستقلة (IAC)، الآثار السلبية الواسعة النطاق للعقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب على قطاع الطيران المدني فيها، مؤكدة أن مثل هذه التدابير تعرض سلامة النقل الجوية وكفاءته وجدواه الاقتصادية للخطر على المستويين الوطني والعالمي. وتوضح الورقة القيود التي تؤثر على شراء الطائرات وصيانتها والمعاملات المالية والتأمين واستمرارية العمليات واستقرار القوى العاملة وكلها تقوض مبادئ المساواة والتعاون والنقل الجوي المأمون المنصوص عليها في اتفاقية شيكاغو. ودعت إيران الجمعية العمومية إلى استثناء الطيران المدني الدولي من نطاق العقوبات الأحادية الجانب، ومساعدة الإيكاف للدول المتضررة من خلال تقديم الدعم الفني والدعم على مستوى السياسات، وتعزيز التعاون الدولي لحماية الطيران المدني من الاضطرابات الناجمة عن العقوبات الأحادية الجانب.

٢٧-١١ في ورقة المعلومات WP/277، عرضت المملكة العربية السعودية الإصلاحات الأخيرة الرامية إلى تعزيز البيئة التنظيمية الاقتصادية للطيران المدني في الدولة. كما استعرضت الورقة إصدار وتحديث اللوائح المنظمة للمطارات والمناولة الأرضية والشحن الجوي وخدمات النقل الجوي والملاحة الجوية، والمصممة لتعزيز كفاءة السوق وجذب الاستثمارات ودعم الأهداف الوطنية بما يتماشى مع رؤية السعودية ٢٠٣٠. وتعمل هذه التدابير على تعزيز المنافسة العادلة والشفافية وجودة الخدمات مع توليد فرص عمل وزيادة كفاءة السوق وقيمه. وأكدت المملكة العربية السعودية اعتماد مبادئ رئيسية، تشمل إشراك الجهات المعنية والتنفيذ المرحلي لضمان الانتقال السلس وتوفير نموذج تشغيلي ومبادئ توجيهية لدعم التطبيق الفعال.

٢٧-١٢ وناقشت اللجنة الاقتراح الوارد في ورقة العمل WP/484، مع تسليط الضوء على أهمية الأعمال الجوية في الاستجابة لحالات الطوارئ والسلامة العامة. وأشارت إلى المبادرة الإقليمية الرامية إلى تسهيل العمليات الجوية الأجنبية أثناء حالات الطوارئ، إلى جانب اقتراح بوضع إرشادات أو اتفاقات نموذجية للإيكاف لتمكين الوصول في الوقت المناسب والمنسق في مثل هذه الحالات. وأعربت الدول الأعضاء عن دعمها العام لهذه المبادرة، معترفة بقدرتها على تعزيز الوضوح التنظيمي والكفاءة التشغيلية في سياقات الطوارئ العابرة للحدود. وفي الوقت نفسه، شددت عدة دول أعضاء على ضرورة إجراء تقييم دقيق للآثار القانونية والعملية، لا سيما بالنظر إلى أن هذا النوع من النشاط لا يعالج تقليدياً في اتفاقات الخدمات الجوية. وفي ضوء التأييد العام وفي ضوء الدعم العام والاعتبارات المثارة، أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العمومية إلى المجلس أن يستكشف، بمساهمات من الهيئات الفنية المعنية، جدوى وضع توجيهات عامة أو اتفاقات نموذجية للدول من أجل تيسير عمليات الأعمال الجوية الأجنبية، ولا سيما في حالات الطوارئ.

٢٧-١٣ وأحاطت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في ورقة العمل WP/405. وأعربت بعض الدول عن حذرهما من التدابير الانفرادية، مشيرة إلى تأثيرها السلبي على قدرة الدول على تطوير الطيران المدني كضمانة بموجب اتفاقية شيكاغو. وشددت على دور الإيكاف كمنصة محايدة لتعزيز التطوير الآمن والمنظمة للطيران المدني الدولي، على أساس تكافؤ الفرص. وأكدت إحدى الدول من جديد موقفها بأن الإيكاف ليست محفلاً مناسباً لمناقشة جزاءاتها. كما أكدت مجدداً على إجراءاتها والتزامها بالوفاء بتعهداتها الدولية بضمان سلامة وأمن الطيران الدولي. ولأحظت اللجنة أن هذه المسائل قد أثرت في جمعيات عمومية سابقة، وأوصت بإطلاع رئيس المجلس على هذه المسائل، حيث شاركت "مساعيه الحميدة" في هذه المسائل في الماضي.

٢٧-١٤ وناقشت اللجنة ورقة العمل WP/136 وأحاطت علماً بالاقترح المقدم إلى الإيكاو بوضع إرشادات وبنود نموذجية للاتفاقات غير المتعلقة بالطيران وتعزيز المواءمة التنظيمية ودعم مبادرات بناء القدرات لتعزيز الاستدامة المالية والشراكات التجارية المنصفة. وفي حين أعربت عدة دول أعضاء عن دعمها للمبادرة، واعترفت بالحاجة إلى نماذج أكثر تنوعاً لتحقيق الإيرادات نظراً لزيادة عدد الشراكات بين القطاعين العام والخاص والهياكل العالمية لإدارة المطارات، أعربت غالبية التدخلات عن تحفظات واضحة. وأثيرت شواغل بشأن اختصاص الإيكاو فيما يخص المسائل التجارية وتعقيد وضع الإرشادات العملية والطابع المتميز للأنشطة غير المتعلقة بالطيران التي قد تتطلب اتباع مناهج بديلة. وتم تسليط الضوء كذلك على أن لدى الإيكاو إرشادات قائمة تتناول مصادر الإيرادات غير المتعلقة بالطيران، وأن على أي أعمال في المستقبل أن تستند إلى هذه المواد القائمة. وبالنظر إلى وجهات النظر المتباينة، خلصت اللجنة إلى أنه سيلزم مزيد من النظر قبل الشروع في العمل الرسمي في هذا المجال، وأوصت بأن تواصل الإيكاو رصد التطورات وإعادة النظر في المسألة عندما ترى ذلك مناسباً.

٢٧-١٥ وأحاطت اللجنة علماً بورقتي المعلومات WP/248 و WP/277.

— انتهى —